مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الرياض وواشنطن: من أجل شراكة استراتيجية لخمس عقود قادمة

أ.د صالح بن محمد الخثلان

أستاذ العلوم السياسية ومستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

في مثل هذا اليوم وقبل نصف قرن وقعت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة اتفاقية للتعاون أصبحت أحد ركائز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. الاتفاقية التي وقِعت في الثامن من شهر يونيو ، وصفتها صحيفة النيويورك تايمز بالمنعطف التاريخي في العلاقات السعودية الأمريكية.

وفي ضوء المناقشات الراهنة بشأن احتمالات توقيع اتفاق أمني بين البلدين فقد يكون من المفيد عرض تلك الاتفاقية حسب ما جاء في تقرير النيويورك تايم. التقرير الذي كتبه برنارد غويرتزمان ذكر أن الولايات المتحدة والسعودية وقعتا اليوم اتفاقية عسكرية واقتصادية شاملة وصفتها كلا الدولتين بأنها "تبشر بعصر من التعاون المتزايد." مسؤولون أمريكيون علقوا على الاتفاق الذي يعد الأول من نوعه بين الولايات المتحدة ودولة عربية ، "بأنهم يأملون أن يوفر الاتفاق الجديد حوافز للسعودية لزيادة إنتاج النفط وأن يكون نموذجًا للتعاون الاقتصادي بين واشنطن ودول عربية أخرى". وقّع الاتفاقية، المكونة من ست صفحات، الملك فهد رحمه الله، وكان حينئذ نائب ثاني لرئيس الوزراء، ومن الجانب الأمريكي وقعها وزير الخارجية هنري كيسنجر. ووفقاً لتقرير النيويورك تايمز فإن الاتفاقية- التي وقعت في بلير هاوس (مقر إقامة ضيوف الرئيس الأمريكي)– وصفها الملك فهد " بفصل جديد ومهم في العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، واعتبرها كيسنجر "معلماً في علاقاتنا مع السعودية ومع الدول العربية بشكل عام."

الاتفاقية أسست للجنتين مشتركتين إحداهما للتعاون الاقتصادي والأخرى للاحتياجات العسكرية، وذكر التقرير أن لجنة التعاون الاقتصادي تتألف من أعضاء من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة ووزارة التجارة ومؤسسة العلوم الوطنية ووكالات أمريكية أخرى بالإضافة إلى هيئات حكومية سعودية مماثلة. كما أنشأت الاتفاقية أربع مجموعات عمل مشتركة لإعداد توصيات وخطط للجنة الاقتصادية على النحو التالي:-

- مجموعة للتصنيع "لدراسة خطط التنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام الغاز المحترق لتوسيع إنتاج الأسمدة."
- مجموعة للقوى العاملة والتعليم "لدراسة المشاريع التي تهدف إلى تطوير المهارات الفنية

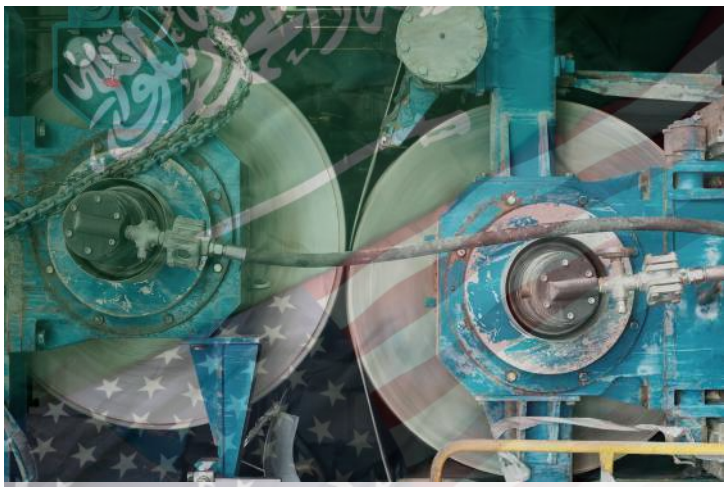

السعودية، وتوسيع المؤسسات التعليمية والتقنية، ونقل الخبرات التكنولوجية، وإقامة برنامج شامل للعلوم والتكنولوجيا في السعودية موجهة نحو الأهداف الوطنية للمملكة، وتوسيع العلاقات بين الجامعات السعودية والأمريكية.

- مجموعة للتقنية والبحث والتطوير تبحث في مشاريع تعاونية محددة في مجالات مثل الطاقة الشمسية وتحلية المياه.

- مجموعة لدراسة مقترحات التنمية الزراعية، خاصة الزراعة الصحراوية.

ووفقاً للاتفاقية اتفقت المملكة والولايات المتحدة على دراسة إنشاء مجلس اقتصادي لتعزيز التعاون في القطاع الخاص. وفي الشأن العسكري نصت الاتفاقية أن "اللجنة العسكرية ستراجع البرامج الجارية لتحديث القوات المسلحة السعودية في ضوء متطلبات الدفاع السعودية خاصة فيما يتعلق بالتدريب."كما تم التأكيد في الاتفاقية على أن "مسؤولية الحفاظ على الأمن وتعزيز التنمية في هذه المنطقة (الشرق الأوسط) تقع على عاتق دول المنطقة وأن التعاون الوثيق بينها ضروري لأمنها. وأن الولايات المتحدة تؤكد دعمها المستمر للإجراءات التعاونية." الاتفاقية التي لم تورد أي ذكر للنفط-حسب التقرير تحدثت عن رضا الطرفين "عن التقدم الذي تم تحقيقه حتى الآن نحو حل عربي إسرائيلي"

السياق الدولي الراهن يقتضي مأسسة العلاقات السعودية الأمريكية لضمان استقرارها واستعادة الحيوية لها

وكما ذكرنا أعلاه فإن اتفاقية ١٩٧٤ كانت أحد أعمدة العلاقة الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة التي صمدت أمام كثير من التحديات منذ تأسيسها قبل تسعة عقود. ولا شك أن السياق الدولي بعد الحرب العالمية الثانية خلق شبه تطابق في الرؤى بين البلدين كان كافٍ لتعميق العلاقات السعودية الامريكية وترقيتها إلى مستوى التحالف غير الرسمي دون حاجة لدرجة عالية من المأسسة للعلاقات. اللجان وفرق العمل التي انشأتها الاتفاقية كانت طابع متخصص جداً واعتمدت على إدراك تام من قيادة البلدين لأهمية العلاقات وطابعها الاستراتيجي، ولذلك كانت ورغم اختصاصاتها المحدودة كافية كإطار مؤسسي للعلاقات.

ولا يزال إدراك القيادتين في الرياض وواشنطن لأهمية العلاقات والقناعة بضرورة المحافظة على

طابعها الاستراتيجي قائماً حتى اليوم، إلا أنها تدار ضمن سياق دولي مختلف جداً سمته الأساسية السيولة والتطورات المتسارعة وعدم اليقين، وهو ما قد يقتضي مزيداً من المأسسة للعلاقات لضمان استقرارها واستعادة الحيوية لها لتحقيق المصالح الثنائية وتعزيز التحرك المشترك اقليمياً ودولياً.

مأسسة العلاقات تقتضيها أيضاً ما شهدته السياستين الخارجية السعودية والأمريكية من تعقيد سواء من حيث العوامل المؤثرة أو الاهتمامات أو الفاعلين. فمن جانب فقد أحدثت رؤية المملكة ٢٠٣٠ نقلة نوعية في السياسة الخارجية السعودية حيث جعلت النمو الاقتصادي والتنمية في مقدمة سلم أولوياتها، كما زادت من عدد الجهات المساهمة في النشاط الخارجي ليصل لعشرات الجهات الحكومية نتيجة جعل الرؤية بناء الشراكات الدولية هدفاً استراتيجياً لها، في مقارنة مع المرحلة التي سبقته حيث كان النشاط الخارجي محصوراً في عدد قليل من الجهات.

في المقابل، شهدت السياسة الخارجية الامريكية تغيرات مهمة يمكن ملاحظتها فيما يمكن وصفة ببعثرة تركيزها الاستراتيجي حيث دخلت قضايا كانت في السابق تعد ثانوية، وبدأت قوى داخلية تنشط وتضع أعباء على صناعة الدبلوماسية الأمريكية بشكل يضعف قدرتها على المحافظة على شراكاتها الاستراتيجية. من هنا تتأكد الحاجة لمزيد من المأسسة للعلاقات الثنائية استجابة لهذه التغيرات الداخلية والخارجية. ويبدو أن هناك إدراك للحاجة لمأسسة العلاقات فقد تضمن خبر نشرته سفارة المملكة في واشنطن عن زيارة قام بها وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي لواشنطن في يونيو ٢٠٢٢ أن الوزير والوفد المرافق له" عقد اجتماعات ثنائية مع عدد من مسؤولي الحكومة الأمريكية في وزارة التجارة الأمريكية بهدف مأسسة وتعزيز التواصل الحكومي بين الجانبين على كافة المستويات".

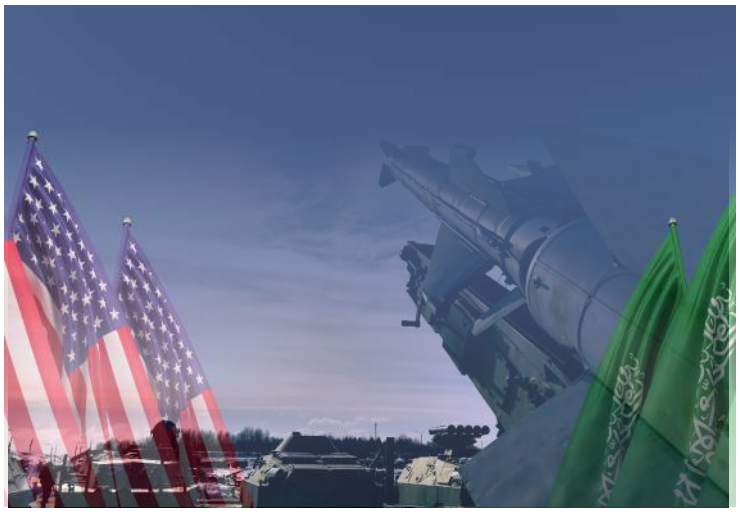

شهدت السياسة الخارجية الامريكية تغيرات مهمة يمكن ملاحظتها فيما يمكن وصفة ببعثرة تركيزها الاستراتيجي حيث دخلت قضايا كانت في السابق تعد ثانوية

تداعيات هجمات سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على العلاقات بين الرياض وواشنطن والاتهامات الظالمة التي وجهت للمملكة بسببها تسببت في فجوة معرفية واضعفت مستوى الثقة وهو ما اقتضى الاتفاق على بدء حوار استراتيجي بينهما حيث عقد مرتين في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٢٠ استؤنف الحوار الاستراتيجي في واشنطن وأُعلن عن تشكيل عدة فرق عمل لتعزيز التعاون الثنائي.

ولأهمية العلاقات ولرغبة الطرفين في استعادة طابعها الاستراتيجي علينا أن نتسأل إن كان الحوار الاستراتيجي يمثل آلية مناسبة لذلك، كون الحوار يركز في الغالب على غاية واحدة وهي تعزيز الثقة والتفاهم ، في حين أن تصريحات متواترة للمسؤولين في الرياض وواشنطن تكشف إدراكاً حقيقياً لأهمية العلاقات لمصالح البلدين وللمنطقة. ومع هذا الإدراك، فإن التعامل مع العلاقات من زاوية الحوار لا يرقى لما تستحقه من عناية واهتمام وهو ما يعزز الحاجة لمأسسة حقيقية تضمن استدامة الشراكة الاستراتيجية.

ليس من المبالغة القول بأنه وفي ضوء ما تشهده المنطقة والعالم اليوم من اضطراب وأحداث متسارعة، وبناء على التجربة التاريخية الثرية، فإن علاقة استراتيجية بين الرياض وواشنطن تعد ضمانة للأمن الإقليمي والسلم الدولي والاستقرار الاقتصادي. لقد انكفات الكثير من الدول في المنطقة وفي أوروبا وفي أكثر من مكان على نفسها وانشغلت بأوضاعها الداخلية، ولذلك فإن استعداد الرياض وقدرتها على لعب دور فعال على الساحتين الإقليمية والدولية يعد مكسباً مهماً يحمل في ذاته قيمة حقيقية دون حاجة لاي اعتبارات أخرى، وهذا ما يجب أن يدركه صناع القرار في واشنطن.

إن علاقة استراتيجية بين الرياض وواشنطن تعد ضمانة للأمن الإقليمي والسلم الدولي والاستقرار الاقتصادي

المراجع:

1. https://www.nytimes.com/1974/06/09/archives/milestone-pact-is-signed-by-us-and-saudi-arabia-acclaimed-by.html
2. https://www.saudiembassy.net/news/minister-commerce-us-secretary-commerce-discuss-means-enhance-economic-partnership-washington
3. https://www.saudiembassy.net/news/joint-statement-saudi-us-strategic-dialogue

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net